SIMSIM
PARTICIPATION
CITOYENNE

نوابك
nouabook.ma

حصيلة عمل مجلس النواب

خلال السنة الأولى من الولاية التشريعية الحادية عشرة

2022

تقديم:

يندرج تقرير حصيلة عمل مجلس النواب خلال السنة الأولى من الولاية التشريعية الحادية عشرة ضمن جهود جمعية سمسم-مشاركة مواطنة في إطار مشروع نوابك الرامية لتتبع أعمال مجلس النواب و توفير المعلومات المتعلقة بعمل البرلمان لفائدة المواطنات و المواطنين. أطلقت الجمعية برنامج نوابك سنة 2014 بغية دعم انفتاح البرلمان و خلق فرص تواصل مستمر وبناء بين المواطنات والمواطنين ونائباتهم ونوابهم في البرلمان، خاصة في مجلس النواب. كما أصدرت مجموعة من الدراسات المتعلقة بالعمل البرلماني كالدراسة التحليلية لموقع مجلس النواب المغربي سنة (2020)، ودراسة التصويت البرلماني -دراسة حالة مجلس النواب المغربي خلال النصف الأول من الولاية التشريعية العاشرة (2020)، و دراسة النساء البرلمانيات -التاريخ، الحصيلة والآفاق سنة (2021)، ودليل الصحافي لتغطية أشغال مجلس النواب سنة (2021).

يرصد هذا التقرير مختلف مستجدات عمل مجلس النواب خلال السنة الأولى من الولاية التشريعية 2021-2026 خاصة تلك المتعلقة بممارسته لاختصاصاته الدستورية في التشريع و الرقابة و تقييم السياسات العمومية. و يتكون من سبع محاور أساسية وهي:

المحور الأول: الانتخابات التشريعية - 8 شتنبر 2021
المحور الثاني: التنظيم الداخلي وتشكيل هيئات مجلس النواب
المحور الثالث: التواصل
المحور الرابع: التشريع
المحور الخامس: الرقابة
المحور السادس: تقييم السياسات العمومية
المحور السابع: الديبلوماسية البرلمانية

المحور الأول: الانتخابات التشريعية ل 8 شتنبر 2021

الفرع الأول: الانتخابات التشريعية 2021

عرفت الانتخابات التشريعية التي أجريت في المغرب يوم 8 شتنبر 2021 تقديم ثلاثين حزبا سياسيا لما مجموعه 1704 لائحة ترشيح تضمنت 6815 ترشيحا على المستويين المحلي والجهوي[1]. شكلت نسبة ترشيحات النساء برسم انتخاب أعضاء مجلس النواب 34.17% مقابل نسبة ترشيحات بلغت 65.83% للرجال[2].

شهدت نسبة مشاركة الناخبات و الناخبين ارتفاعا بالمقارنة مع نظيرتها المسجلة خلال الانتخابات التشريعية لسنة 2016، إذ بلغت نسبة المشاركة 50.86% حسب بلاغ وزارة الداخلية مقارنة بنسبة مشاركة بلغت 43% سنة 2016. وأسفرت نتائج الانتخابات التشريعية عن تصدر حزب التجمع الوطني للأحرار ب 102 مقعدا، متبوعا بحزب الأصالة والمعاصرة ب 87 مقعدا، ثم حزب الاستقلال ب 81 مقعدا، في حين توزعت باقي المقاعد على تسعة أحزاب وهي: حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (34 مقعدا)، حزب الحركة الشعبية (28 مقعدا)، حزب التقدم والاشتراكية (22 مقعدا)، حزب الاتحاد الدستوري (18 مقعدا)، حزب العدالة والتنمية (13 مقعدا)، حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية (5 مقاعد)، حزب جبهة القوى الديمقراطية (3 مقاعد)، الحزب الاشتراكي الموحد (مقعد واحد)، وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي (مقعد واحد).[3]

شكلت نسبة النساء الفائزات في هذه الانتخابات 24.30%، أغلبهن منتخبات عن اللوائح الجهوية، فيما شكل المنتخبون الرجال نسبة 75.70%. شكلت نسبة المنتخبين الذين تفوق أعمارهم 45 سنة النسبة الأكبر، إذ بلغت 73.42%. و تتوفر نسبة 66.33% من المنتخبات و المنتخبين على مستوى دراسي عالي في حين أن 32.91% منهم لديهم مستوى دراسي ثانوي أو ابتدائي و 0.76% منهم ليس لهم أي مستوى دراسي.

[1] بلاغ وزارة الداخلية منشور بموقع وكالة المغرب العربي للأنباء بتاريخ 17 غشت 2021.
[2] بلاغ وزارة الداخلية منشور بموقع وكالة المغرب العربي للأنباء بتاريخ 27 غشت 2021.
[3] موقع مجلس النواب

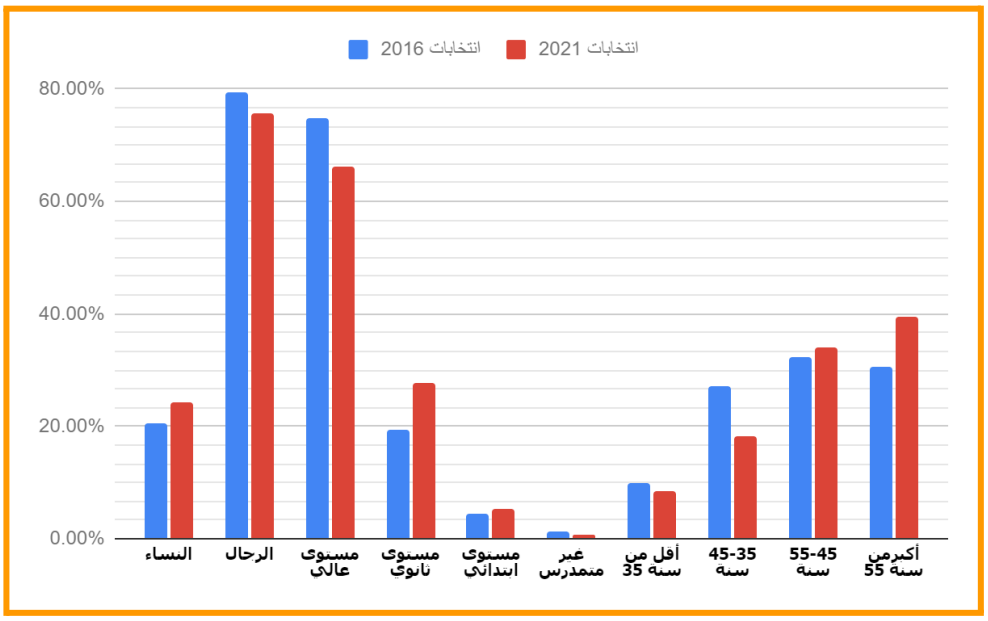

توزيع المنتخبين حسب المستوى الدراسي والسن والجنس على ضوء الانتخابات التشريعية لسنة 2016 و2021 [4]

بناء على نتائج الانتخابات وتفعيلا لأحكام الفصل 47 من الدستور الذي ينص على تعيين الملك لرئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب، استقبل الملك رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار، السيد عزيز أخنوش، وعينه رئيسا للحكومة يوم الجمعة 10 شتنبر 2021، كما كلفه بتشكيل الحكومة. أعلن رئيس الحكومة المعين يوم الأربعاء 22 شتنبر 2021 عن تشكيل أغلبية حكومية مكونة من أحزاب التجمع الوطني للأحرار، وحزب الأصالة والمعاصرة، وحزب الاستقلال. قام الملك باستقبال أعضاء الحكومة الجديدة و تعيينهم بعد أدائهم القسم يوم الخميس 7 أكتوبر 2021.

على مستوى البرلمان، وتفعيلا لأحكام الفصل 65 من الدستور، ترأس الملك جلسة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشرة يوم الجمعة 8 أكتوبر 2021. بعد ذلك، عقد مجلسا البرلمان جلسة مشتركة يوم الاثنين 11 أكتوبر 2021 قدم خلالها رئيس الحكومة البرنامج الحكومي. كما عقد مجلس النواب منفردا جلسة لمناقشة البرنامج الحكومي والتصويت عليه يوم الأربعاء 13 أكتوبر 2021، حيث أسفر التصويت عن موافقة 213 نائبا على البرنامج، معارضة 64 نائبا له، وامتناع نائب واحد عن التصويت.

[4] معطيات موقع وزارة الداخلية: elections.ma

الفرع الثاني: الطعون الانتخابية على ضوء نتائج اقتراع 8 شتنبر 2021

تفعيلا للاختصاص الدستوري الممنوح لها بموجب أحكام الفصل 132 من الدستور والذي ينص على اختصاصها بالبت في صحة انتخاب أعضاء البرلمان، نشرت المحكمة الدستورية على موقعها الإلكتروني بلاغا صحفيا بتاريخ 10 شتنبر 2021 تعلن من خلاله عن شروعها في تلقي الطعون الانتخابية طيلة الثلاثين (30) يوما الموالية لتاريخ الإعلان عن نتيجة انتخاب أعضاء مجلس النواب[5].

أعلنت المحكمة في بلاغ صحفي ثان صدر بتاريخ 29 أكتوبر 2021 عن تلقيها 62 عريضة طعن تهم 41 دائرة انتخابية محلية و 3 دوائر انتخابية جهوية. و بلغ عدد النائبات والنواب المنازع في انتخابهم 68 نائبة ونائب.[6]

أصدرت المحكمة الدستورية بلاغا صحفيا ثالثا يوم الاثنين 1 غشت 2022 أعلنت فيه قيامها بالبت، داخل الأجل الدستوري، في جميع عرائض الطعن المتعلقة بانتخاب أعضاء مجلس النواب برسم اقتراع 8 شتنبر 2021[7]. حيث قضت بعدم قبول 27 طعنا، و رفض 28 طلب إلغاء، و تصحيح نتيجة اقتراع بدائرة انتخابية محلية واحدة، مع إلغاء انتخاب 16 عضوا بمجلس النواب التالية أسماؤهم[8]:

المرشح	الدائرة	الانتماء السياسي	رقم القرار	تاريخ القرار
محمد الناجي	الدائرة المحلية سيدي بنور	حزب الاستقلال	قرار 156/22	2022/02/01
صالح اوغبال	الدائرة المحلية خنيفرة	حزب الاستقلال	قرار 161/22	2022/02/22
بدر طاهري	الدائرة المحلية مكناس	حزب التجمع الوطني للأحرار	قرار 171/22	2022/04/19
محمد الأعرج	الدائرة المحلية الحسيمة	حزب الحركة الشعبية	قرار 179/22	2022/05/19
محمد الحموتي	الدائرة المحلية الحسيمة	حزب الأصالة والمعاصرة	قرار 179/22	2022/05/19
بوطاهر البوطاهري	الدائرة المحلية	حزب التجمع الوطني	قرار	2022/05/19

[5] المحكمة الدستورية، بلاغ صحفي حول إيداع الطعون الانتخابية، نشر بتاريخ يوم الجمعة 10 شتنبر 2021، الموقع الإلكتروني للمحكمة: cour-constitutionnelle.ma.

[6] المحكمة الدستورية، بلاغ صحفي بشأن إيداع عرائض الطعون الانتخابية المتعلقة بانتخاب أعضاء مجلس النواب برسم اقتراع 8 شتنبر 2021 ، نشر بتاريخ يوم الجمعة 29 أكتوبر 2021، الموقع الإلكتروني للمحكمة: cour-constitutionnelle.ma.

[7] المحكمة الدستورية، بلاغ صحفي بشأن البت في المنازعات الانتخابية المتعلقة بانتخاب أعضاء مجلس النواب المجراة يوم 8 شتنبر 2021، نشر بتاريخ يوم الاثنين 1 غشت 2022، الموقع الإلكتروني للمحكمة: cour-constitutionnelle.ma.

[8] تركيب فريق الجمعية بناء على قرارات المحكمة الدستورية المنشورة بموقعها الرسمي: cour-constitutionnelle.ma

	الحسيمة	للأحرار	179/22	
نور الدين مضيان	الدائرة المحلية الحسيمة	حزب الاستقلال	قرار 179/22	2022/05/19
هاشم أمين الشفيق	الدائرة المحلية مديونة	حزب الاتحاد الدستوري	قرار 180/22	2022/05/25
عبد الحق الشفيق	الدائرة المحلية عين الشق	حزب الأصالة والمعاصرة	قرار 188/22	2022/06/28
اسماعيل بنبى	الدائرة المحلية عين الشق	حزب الاستقلال	قرار 188/22	2022/06/28
عبد المنعم الفتاحي	الدائرة المحلية الدريوش	حزب الاستقلال	قرار 190/22	2022/07/05
المصطفى الخلفيوي	الدائرة المحلية الدريوش	حزب الأصالة والمعاصرة	قرار 190/22	2022/07/05
التهامي المسقي	الدائرة المحلية آسفي	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	قرار 191/22	2022/07/14
محمد البرنيشي	الدائرة المحلية جرسيف	حزب الأصالة والمعاصرة	قرار/193 22	2022/07/19
علي الجغاوي	الدائرة المحلية جرسيف	حزب الاستقلال	قرار/193 22	2022/07/19
محمد الرجدال	الدائرة المحلية كلميم	حزب التجمع الوطني للأحرار	قرار 197/22	2022/07/28

أصدرت المحكمة الدستورية بعد ذلك عدد من القرارات التي أعلنت فيها عن شغور مقاعد برلمانية لوجود أصحابها في حالة التنافي أو تقديمهم لاستقالتهم لأسباب صحية، ويتعلق الأمر بكل من[9]:

المرشح	الدائرة	الانتماء السياسي	رقم القرار	تاريخ القرار
نور الدين الأزرق	سلا المدينة	التجمع الوطني للأحرار	قرار 149/21	21/12/2021
إبراهيم اتكارت	الحوز	الاتحاد الدستوري	قرار 178/22	2022/05/19
عمر السنتيسي	سلا	الاستقلال	قرار 145/21	2021/11/04

[9] قرارات المحكمة الدستورية المنشورة بموقعها الرسمي: cour-constitutionnelle.ma

عبد اللطيف وهبي	تارودانت الشمالية	الأصالة والمعاصرة	قرار 141/21	02/11/2021
نزار بركة	العرائش	الاستقلال	قرار 141/21	02/11/2021
فاطمة الزهراء المنصوري	المدينة-سيدي يوسف بن علي	الأصالة والمعاصرة	قرار 141/21	02/11/2021
محمد الصديقي	بركان	التجمع الوطني للأحرار	قرار 141/21	02/11/2021
محمد المهدي بنسعيد	الرباط -المحيط	الأصالة والمعاصرة	قرار 141/21	02/11/2021
مصطفى بايتاس	سيدي إفني	التجمع الوطني للأحرار	قرار 141/21	02/11/2021

تنوعت الأسباب التي عللت بها المحكمة الدستورية قراراتها بإلغاء المقاعد السالفة الذكر كالإنخراط داخل أكثر من حزب سياسي في آن واحد، وهو الدافع الذي سبق للمحكمة الدستورية أن ألغت بموجبه عددا من المقاعد بمناسبات انتخابية سابقة، و مخالفة الأحكام المتعلقة بحالة الطوارئ الصحية بمناسبة الاجتماعات العمومية المنظمة خلال الحملة الانتخابية. و يبين الجدول أسفله أهم الأسباب التي أوردتها المحكمة الدستورية في تعليل قراراتها بإلغاء انتخاب 16 عضوا بمجلس النواب[10]:

تعليل القرار	رقم القرار
الإنخراط في أكثر من حزب سياسي في آن واحد	156/22 161/22 190/22 191/22
انعدام أهلية الترشح	171/22
مخالفة الأحكام المتعلقة بحالة الطوارئ الصحية بمناسبة الاجتماعات العمومية المنظمة خلال الحملة الانتخابية	179/22 193/22
اعتماد صور منفردة دون باقي المترشحين في اللوائح الانتخابية	179/22
قيام المرشح بتوزيع منشورات انتخابية تتضمن صورة منفردة دون الإشارة إلى كونه	188/22

[10] تركيب فريق الجمعية بناء على قرارات المحكمة الدستورية المنشورة بموقعها الرسمي: cour-constitutionnelle.ma

"وكيل لائحة الترشيح"، ودون ذكر اسم وصيفه	

المحور الثاني: التنظيم الداخلي وتشكيل هيئات مجلس النواب

تعد السنة الأولى من كل ولاية تشريعية سنة تأسيسية. فبعد الإنتخابات وتعيين رئيس الحكومة وتشكيل الأغلبية، تتكون تشكيلة سياسية جديدة على المستويين الحكومي و البرلماني. يشرع مجلس النواب في بداية الولاية بالتصويت على رئيس المجلس ثم تشكيل باقي هيئاته. يتناول هذا المحور مراحل تشكيل هيئات مجلس النواب بدءا بانتخاب رئيس ومكتب المجلس، مرورا بتشكيل الفرق والمجموعات النيابية، و وصولا إلى تشكيل اللجان الدائمة و مراجعة النظام الداخلي للمجلس.

الفرع الأول: انتخاب رئيس مجلس النواب

تخضع عملية انتخاب رئيس مجلس النواب لمجموعة من المقتضيات القانونية التي نص عليها الدستور والنظام الداخلي لمجلس النواب. ذلك أن الفصل 62 من الدستور ينص في فقرته الثالثة على أنه **"يُنتخب رئيس مجلس النواب وأعضاء المكتب، ورؤساء اللجان الدائمة ومكاتبها، في مستهل الفترة النيابية، ثم في سنتها الثالثة عند دورة أبريل لما تبقى من الفترة المذكورة"**. و تنص المادة 25 من النظام الداخلي للمجلس على أن يعلن الرئيس المؤقت عن فتح باب الترشيحات خلال الجلسة المخصصة لانتخاب رئيس المجلس. و يحق لكل نائبة أو نائب أن يعبر عن رغبته في تقديم ترشيحه بالتعبير عن ذلك شخصيا للرئيس المؤقت في نفس الجلسة و يتم الشروع في التصويت عن طريق الإقتراع السري بعد إعلان الرئيس المؤقت أو مساعده عن قائمة المترشحين. و طبقا للمادة 26 من النظام الداخلي للمجلس، إذا كان المترشح لمنصب الرئيس مترشحا وحيدا، يعلن عن فوزه بالأغلبية النسبية في دور واحد. في حال تعدد المترشحين، فينظم دور أول لعملية الانتخاب، ويعتبر فائزا المترشح الذي حصل على أصوات الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس. في حال عدم حصول أي مترشح على أصوات الأغلبية المطلقة، ينظم دور ثان، ويعلن فائزا المترشح الذي حصل على الأغلبية النسبية للأصوات، وعند تعادل الأصوات يعتبر المترشح الأكبر سنا فائزا؛ و يتم اللجوء إلى القرعة للإعلان عن الفائز إذا حصل التساوي في السن.

تطبيقا للأحكام السالفة الذكر، عقد مجلس النواب، يوم السبت 09 أكتوبر 2021، تحت رئاسة الرئيس المؤقت للمجلس، السيد عبد الواحد الراضي، جلسة من أجل اختيار رئيس جديد للمجلس. ترشح لشغل هذا المنصب كل من السيد راشيد الطالبي العلمي كمرشح عن الأغلبية الحكومية بناء على اتفاق مسبق بين أحزاب الأغلبية[11]، و السيد رءوف عبدلاوي معن عن حزب جبهة القوى الديمقراطية. تم

[11] بلاغ للأغلبية الحكومية نقلته وكالة المغرب العربي للأنباء بتاريخ 7 أكتوبر 2021.

انتخاب السيد راشيد الطالبي العلمي رئيسا لمجلس النواب بعد حصوله على 258 صوتا مقابل أربعة أصوات للسيد رءوف عبدلاوي معن[12].

الفرع الثاني: انتخاب أعضاء مكتب مجلس النواب

عقد مجلس النواب جلسة عمومية يوم 11 أكتوبر 2021 ترأسها رئيس المجلس، السيد راشيد الطالبي العلمي، خصصت لانتخاب أعضاء المجلس واللجان الدائمة والإعلان عن لوائح الفرق والمجموعات النيابية. وقد أسفرت هذه الجلسة عن انتخاب مكتب المجلس وفق التركيبة التالية[13]:

النائب (ة)	الفريق	المنصب
النائب محمد صباري	فريق الأصالة والمعاصرة	النائب الأول للرئيس
النائبة خديجة الزومي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	النائبة الثانية للرئيس
النائب ادريس اشطيبي	الفريق الاشتراكي	النائب الثالث للرئيس
النائب محمد والزين	الفريق الحركي	النائب الرابع للرئيس
النائب محمد جودار	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	النائب الخامس للرئيس
النائبة نادية تهامي	فريق التقدم والاشتراكية	النائبة السادسة للرئيس
النائب حسن بن عمر	فريق التجمع الوطني للأحرار	النائب السابع للرئيس
النائبة زينة ادحلي	فريق التجمع الوطني للأحرار	النائبة الثامنة للرئيس
النائب محمد الحموتي[14]	فريق الأصالة والمعاصرة	محاسب المجلس
النائب عبد العزيز لشهب	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	محاسب المجلس
النائب محمد بودريقة	فريق التجمع الوطني للأحرار	أمين المجلس
النائبة إلهام الساقي	فريق الأصالة والمعاصرة	أمينة المجلس
النائب طارق قديري	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	أمين المجلس

[12] الجريدة الرسمية للبرلمان، السنة الأولى عدد 134، منشورة بتاريخ 10 أكتوبر 2021، الموقع الرسمي لمجلس النواب chambredesrepresentants.ma

[13] المصدر موقع مجلس النواب: chambredesrepresentants.ma.

[14] تم الطعن في مقعده وأصدرت المحكمة الدستورية قرارا بإعادة الانتخابات في الدائرة التي يمثلها.

الفرع الثالث: الفرق والمجموعة النيابية

على ضوء نتائج الإنتخابات التشريعية ل 8 شتنبر 2021، تم تشكيل الفرق والمجموعات النيابية على النحو التالي[15]:

الفريق أو المجموعة النيابية	الرئيس	عدد النواب	المقارنة مع الولاية السابقة	الموقع
فريق التجمع الوطني للأحرار	النائب محمد غيات	102	+56	الأغلبية
فريق الأصالة والمعاصرة	النائب أحمد تويزي	87	-15	الأغلبية
الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية[16]	النائب نور الدين مضيان	81	+35	الأغلبية
الفريق الاشتراكي	النائب عبد الرحيم شهيد	34	+14	المعارضة
الفريق الحركي	النائب ادريس السنتيسي	28	+1	المعارضة
الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي[17]	النائب بلعسال شاوي	23	_	المساندة النقدية
فريق التقدم والاشتراكية	النائب رشيد حموني	22	+10	المعارضة
المجموعة النيابية للعدالة والتنمية	النائب عبد الله بووانو	13	-112	المعارضة

تجدر الإشارة إلى أن عدد المقاعد قد طرأ عليه تغيير بناء على الطعون الإنتخابية ونتائج الإنتخابات الجزئية، كما أن مجلس النواب يضم في عضويته خمسة نائبات و نواب غير منتمين لأي فريق أو مجموعة نيابية ويتعلق الأمر بكل من:

---

[15] المصدر موقع مجلس النواب : chambredesrepresentants.ma

[16] انتخب الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية السيد نور الدين مضيان رئيسا له، غير أنه تم الطعن في مقعده مما ترتب عنه تنظيم انتخابات جزئية بالدائرة الانتخابية للحسيمة، تمكن خلالها من استعادة مقعده.

[17] تجدر الإشارة إلى أنه خلال الولاية التشريعية السابقة 2016-2021 شكل أعضاء مجلس النواب عن كل من حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الاتحاد الدستوري فريقا مشتركا، بينما خلال الولاية الحالية شكل أعضاء مجلس النواب عن حزب الاتحاد الدستوري الذي حصل على 18 مقعدا وحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية الذي حصل على 5 مقاعد فريقا مشتركا تحت اسم الفريق الدستوري الديمقراطي.

- النائب رءوف عبدلاوي معن عن حزب جبهة القوى الديمقراطية؛
- النائبة ريم شباط عن حزب جبهة القوى الديمقراطية؛
- النائبة فاطمة التامني عن حزب المؤتمر الوطني؛
- النائبة شفيقة لشرف عن حزب جبهة القوى الديمقراطية؛
- النائبة نبيلة منيب عن الحزب الاشتراكي الموحد.

الفرع الرابع: اللجان النيابية الدائمة

يحدد النظام الداخلي لمجلس النواب عدد لجانه الدائمة كما يحدد اختصاصاتها وتنظيمها؛ ويبلغ عددها تسع لجان[18]:

اللجنة	رئاسة اللجنة	الانتماء السياسي
لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج	النائبة نادية بوعيدا	فريق التجمع الوطني للأحرار
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة	النائب مولاي هشام المهاجري	فريق الأصالة والمعاصرة
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	النائب محمد الأعرج [19]	الفريق الحركي
لجنة المالية والتنمية الاقتصادية	النائب محمد شوكي	فريق التجمع الوطني للأحرار
لجنة القطاعات الاجتماعية	النائب حميد نوغو	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
لجنة القطاعات الإنتاجية	النائب جمال ديواني	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية

[18] موقع مجلس النواب.chambredesrepresentants.ma

[19] سبق أن تم انتخاب السيد محمد الأعرج عن الفريق الحركي رئيسا لهذه اللجنة وذلك أثناء الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 11 أكتوبر 2021، إلا أنه تم الطعن في مقعده الذي فقده بعد تنظيم انتخابات جزئية بالدائرة الانتخابية للحسيمة التي أجريت يوم الخميس 21 يوليوز 2022، ولم يتم بعد انتخاب رئيس جديد للجنة إلى حدود يوم الخميس 13 أكتوبر 2022.

لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة	النائب محمد ملال	الفريق الاشتراكي
لجنة التعليم والثقافة والاتصال	النائب عدي شجري	فريق التقدم والاشتراكية
لجنة مراقبة المالية العامة	النائبة لطيفة لبليح	فريق الأصالة والمعاصرة

تنص المادة 70 من النظام الداخلي لمجلس النواب لسنة 2017 على تخصيص المجلس لرئاسة لجنتين على الأقل للمعارضة تكون من بينهما وجوبا اللجنة المكلفة بالتشريع، ولا يحق الترشح لرئاستها إلا لنائبة أو نائب من المعارضة، و لجنة مراقبة المالية العامة بالأسبقية إذا قدمت المعارضة ترشيحها. والملاحظ أنه تم احترام البند الأول من المادة وذلك بترأس مرشح المعارضة للجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، غير أنه على مستوى رئاسة لجنة مراقبة المالية العامة فتترأسها برلمانية عن الأغلبية.

من خلال استقراء توزيع رئاسة الفرق والمجموعات النيابية وكذا اللجان النيابية الدائمة يلاحظ غياب العنصر النسوي على مستوى رئاسة الفرق والمجموعة النيابية، بينما على مستوى اللجان النيابية الدائمة تترأس النساء لجنتين فقط من تسع لجان دائمة. و يبين الرسم البياني التالي تطور وصول النساء لرئاسة اللجان الدائمة ورئاسة الفرق والمجموعات النيابية بمجلس النواب[20]:

[20] تركيب فريق الجمعية بناء على دراسة النساء البرلمانيات التاريخ، الحصيلة والآفاق صفحة 121-122 ومعطيات موقع مجلس النواب chambredesrepresentants.ma.

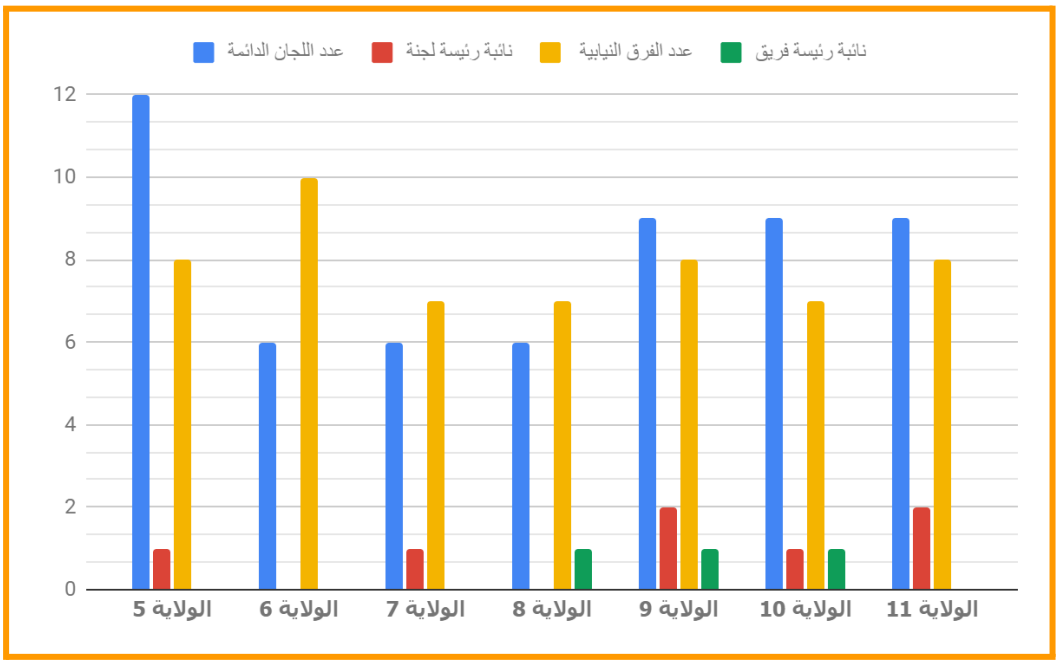

الفرع الخامس: تعديل النظام الداخلي

يعمل مجلس النواب على تعديل نظامه الداخلي المعتمد منذ 2017 حسب ما تم الإعلان عنه في بلاغ حول اجتماع لجنة النظام الداخلي بمجلس النواب يوم 1 مارس 2022. تم عقد اللقاء برئاسة رئيس مجلس النواب السيد راشيد الطالبي العلمي بحضور أعضاء مكتب المجلس ورؤساء الفرق والمجموعة النيابية ورؤساء اللجان الدائمة. وأكد البلاغ أن الاجتماع يكتسي طابعا مسطريا وإجرائيا لكون هذه اللجنة هي الجهاز المختص بتلقي مختلف التعديلات المتعلقة بالنظام الداخلي وإقرارها وفق الضوابط والمساطر المقررة في النظام الداخلي. تم بعدها نشر صور اجتماع لجنة النظام الداخلي يوم الأربعاء 20 أبريل 2022 دون إعطاء أي تفاصيل اضافية بخصوص الاجتماع أو مستجدات تعديل النظام الداخلي. استمر الأمر على ما هو عليه إلى نهاية السنة التشريعية الأولى من الولاية. وتجدر الإشارة إلا أن جمعية سمسم-مشاركة مواطنة وفي إطار تفاعلها مع هذا الموضوع قدمت مجموعة من المقترحات لتعديل النظام الداخلي لمجلس النواب همت بالأساس تعزيز الديمقراطية، تحقيق المساواة والمناصفة، و تعزيز الانفتاح والشفافية ونشر المعلومة. و تتمثل هذه المقترحات أساسا في:

1. ضرورة اعتماد التصويت الإلكتروني مع النشر الفوري للنتائج الاسمية في السبورة الالكترونية؛
2. نشر النتائج الاسمية لنتائج التصويت داخل أجل 48 ساعة على الموقع الإلكتروني والجريدة الرسمية للمجلس؛
3. العمل على رفع السرية عن أشغال اللجان النيابية وكافة أنشطة المجلس، وجعل السرية هي الاستثناء.

4. اعتماد النقل المباشر لأعمال اللجان النيابية (الغير سرية)، وكافة أنشطة مجلس النواب، بما فيها تلك المنظمة من طرف المعارضة.
5. التسريع بتنزيل مشروع القناة البرلمانية.
6. دعم المعارضة، من خلال توفير آليات تنسجم والحقوق التي ضمنها الدستور لهذا المكون.
7. تفعيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بمناقشة مقترحات القوانين المقدمة من طرف المعارضة.
8. التنصيص الواضح في النظام الداخلي لمجلس النواب على المساواة والمناصفة كهدف دستوري استراتيجي ينبغي المساهمة في تفعيله.
9. مراعاة مبدأ المناصفة في تشكيل ورئاسة وتولي المهام في كل هياكل المجلس بما فيها تلك المؤقتة (مثلا: لجان تقصي الحقائق والمجموعات الموضوعاتية)
10. إحداث لجنة دائمة خاصة بموضوع المساواة والمناصفة.
11. وضع إطار واضح للعلاقة بين المجتمع المدني والبرلمان.
12. تسهيل استقبال المبادرات المدنية التي تقترح تعديلات بخصوص قانون معين من طرف اللجن المختصة والفرق والمجموعات النيابية.
13. تعزيز آليات التواصل مع المواطنين من خلال الموقع الرسمي لمجلس النواب، والحرص على التأكد من عمل كافة الإمكانيات التي يوفرها الموقع سواء التعليق على اقتراحات القوانين قيد المناقشة أو التواصل المباشر مع النائبات والنواب.

هذا وقد قامت الجمعية بفتح نقاش حول تعديلات النظام الداخلي لمجلس النواب من خلال تنظيم يوم دراسي عرف مشاركة برلمانيين وأكاديميين و شمل ثلاثة محاور وهي:

المحور الأول: البرلمان المفتوح من خلال النظام الداخلي لمجلس النواب؛

المحور الثاني: دور النظام الداخلي لمجلس النواب في تعزيز المساواة والمناصفة؛

المحور الثالث: تعديلات النظام الداخلي لمجلس النواب ودورها في تعزيز الديمقراطية.

المحور الثالث: التواصل

الفرع الأول: العلاقة مع الصحافة

أولى النظام الداخلي لمجلس النواب لسنة 2017 أهمية للتواصل والإعلام البرلماني حيث أفرد له الباب العاشر المعنون ب "التواصل والإعلام البرلماني". و قد نصت المادة 129 على أن يحدد مكتب المجلس في مستهل كل ولاية تشريعية استراتيجية للتواصل مع محيطه الخارجي، ولاسيما ما يتعلق بالإعلام والصحافة ومختلف هيئات ومؤسسات المجتمع المدني. بالرجوع إلى موقع مجلس النواب، لم ينشر المجلس أي أعلان أو بلاغ حول وضع المجلس لخطته الاستراتيجية المتعلقة بالتواصل منذ بداية الولاية الحالية.

بدورها تنص المادة 130 من النظام الداخلي لمجلس النواب على إحداث القناة البرلمانية بتنسيق مع مجلس المستشارين والحكومة و الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري. وقد سبق في الولاية السابقة أن تقدم نائبات و نواب عن فريق كل من العدالة والتنمية، الأصالة والمعاصرة، التجمع الدستوري، الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، الفريق الحركي، الفريق الاشتراكي والمجموعة النيابية للتقدم والاشتراكية بمقترح قانون يطالب بإحداث القناة البرلمانية تمت المصادقة عليه بالإجماع في جلسة عمومية يوم الجمعة 26 يوليوز 2019. تمت إحالة هذا المقترح على مجلس المستشارين الذي لم يناقشه لحدود نهاية السنة الأولى من هذه الولاية.

الفرع الثاني: العلاقة مع المجتمع المدني

أشار النظام الداخلي لمجلس النواب للعلاقة مع المجتمع المدني في مادتين متفرقتين، المادة 129 التي دعا فيها إلى اعتماد استراتيجية للتواصل مع محيطه الخارجي ولاسيما ما يتعلق بالإعلام والصحافة ومختلف هيئات ومؤسسات المجتمع المدني، و المادة 137 والتي تنص على إقامة تعاون مع هيئات المجتمع المدني بهدف التعريف بإنجازات ومشاريع المجلس والاستماع والتفاعل الإيجابي مع انشغالات هذه الهيئات. كما نصت ذات المادة على ضرورة تحديد مكتب المجلس لكيفية تحقيق أهداف المادة عبر برنامج خاص يعده بشراكة وتشاور مع الهيئات المعنية، غير أنه ولحدود نهاية السنة التشريعية الأولى من هذه الولاية لم تتم صياغة هذا البرنامج.

من خلال رصدنا لأنشطة مجلس النواب سواء على موقعه الرسمي أو صفحاته على مواقع التواصل الاجتماعي، نلاحظ غياب الأنشطة المشتركة مع المجتمع المدني باستثناء اللقاء التواصلي الذي عقده مجلس النواب مع هيئات المجتمع المدني بشأن التزاماته في إطار "مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة" الذي تم عقده يوم الأربعاء 22 يونيو 2022. و يشكل هذا الغياب تراجعا عن المسار الذي كان يعرفه المجلس في علاقته بالمجتمع المدني، إذ أن الولاية التشريعية السابقة (2016-2021) عرفت تنظيم مجموعة من الأنشطة المشتركة بين هياكل المجلس و منظمات المجتمع المدني ومنها على سبيل الذكر الندوة التي عقدتها مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بالمساواة والمناصفة بمجلس النواب بشراكة مع جمعية سمسم-مشاركة مواطنة بمناسبة إطلاق دراسة حول موضوع "النساء البرلمانيات: التاريخ الحصيلة والآفاق" وذلك يوم الخميس 8 أبريل 2021.

تجدر الاشارة أن المجلس خلال هذه السنة قام بخطوة مهمة في إطار انفتاحه على محيطه والمتمثلة في مشاركته في الدورة 27 للمعرض الدولي للنشر والكتاب التي احتضنها مدينة الرباط خلال الفترة من 02 إلى 12 يونيو 2022. رواق مجلس النواب في المعرض خصص لعرض رصيد المجلس الوثائقي و التعريف بمؤسسة البرلمان وأدوارها و تاريخها، و توج بجائزة "الرواق الأكثر ولوجية" عن فئة العارضين المؤسساتيين.

الفرع الثالث: نقل أشغال مجلس النواب

يعتبر نقل أشغال مجلس النواب خطوة مهمة تساهم في تعزيز علاقة التواصل بين النائبات والنواب من جهة والمواطنات والمواطنين من جهة أخرى، كما تمكن العموم من تتبع أشغال المجلس

وتلقي الأخبار والمعلومات البرلمانية. يعتمد المجلس في نقل بعض أشغاله على مختلف وسائل التواصل، حيث تنقل جلسات الأسئلة الشفهية مباشرة على القناة الأولى، فيما تنقل باقي جلساته العمومية عبر حساباته على منصات التواصل الاجتماعي خاصة فيسبوك (Facebook) و يوتوب (Youtube).

تجدر الاشارة إلى أن أشغال مجلس النواب تنقل باللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية حرصا من المجلس على تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية. في مقابل هذا المكسب، تراجع المجلس عن بث أشغال اللجان النيابية الدائمة عبر حساباته على مواقع التواصل الاجتماعي مكتفيا بنقل العروض التقديمية للحكومة ضمن أشغال مناقشة مشروع قانون المالية 2022.

الفرع الرابع: حضور مجلس النواب في وسائل التواصل الاجتماعي

تشكل مواقع التواصل الاجتماعي فضاء خصبا ييسر عملية التواصل بين المؤسسات والمواطنات و المواطنين، وقد حرص مجلس النواب على استثمار هذه المواقع من أجل نقل أنشطته حيث أحدث صفحات له على مواقع تويتر (Twitter) و فيسبوك (Fecabook) و يوتوب (Youtube) بين سنتي 2013 و 2014، و صفحة على الأنستغرام في أكتوبر 2020. تحضى صفحات المجلس بمتابعة ما يزيد عن 370 ألف متابع و تطغى على منشوراتها الأخبار المتعلقة بالعلاقات الدبلوماسية التي تجمع مجلس النواب مع برلمانات باقي الدول والمؤسسات الدولية. ; يلاحظ أن المجلس عمد في الآونة الأخيرة إلى نشر أخباره عبر صفحته على فيسبوك باللغات الأمازيغية والفرنسية والانجليزية إلى جانب اللغة العربية.

الفرع الخامس: التزامات مجلس النواب في مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة[21]:

انخرط مجلس النواب في مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة سنة 2019 وقام بإعداد خطة عمله للفترة 2019-2021 تضمنت التزاماته في إطار هذه المبادرة. في نهاية هذه الفترة، قام المجلس بإعداد تقرير حول حصيلة تفعيله لخطة عمله[22] قبل الانخراط في خطة عمل جديدة. في هذا الإطار، نظم مجلس النواب لقاء تواصليا مع منظمات المجتمع المدني من أجل عرض مشروع خطته برسم الفترة

[21] مشروع الحكومة المنفتحة هو مشروع أطلق بمبادرة من الرئيس الأمريكي السابق سنة 2009 بالولايات المتحدة الأمريكية، ثم خلال الدورة 66 من الجمعية العمومية للأمم المتحدة قامت كل من الولايات الأمريكية والبرازيل بإطلاق مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة بتاريخ 20 شتنبر 2011 والتي تلتزم ب:
الرفع من جاهزية المعلومات الخاصة بالأنشطة الحكومية؛
تطوير المشاركة المواطنة؛
تطبيق المعايير المهنية للنزاهة داخل الإدارات؛
تكثيف الولوج للتكنولوجيات الحديثة لتعزيز الشفافية والمسؤولية.
حاول المغرب سنة 2013 الانضمام إلى مبادرة الحكومة المنفتحة، غير أنه وبناء على تقييم خبراء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والدول الأقران حصل المغرب على تقييم 11/16 ولم يحصل على التقييم المناسب من أجل الانخراط في المبادرة والذي هو 12/16، غير أنه في 24 أبريل 2018 صادق أعضاء لجنة الإشراف على الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة على انضمام المغرب رسميا لهذه المبادرة.

[22] تجدر الإشارة إلى أن المجلس لم يقم بالنشر الإلكتروني لهذه الحصيلة واكتفى بتوزيع نسخ ورقية على ممثلي الجمعيات التي حضرت اللقاء التواصلي الذي عقده المجلس بتاريخ 2 يونيو 2022.

.2023-2022

تضمنت خطة العمل التي أعلن عنها مجلس النواب والتي نشرت على بوابة الحكومة المنفتحة للمغرب[23] سبعة التزامات أساسية تتمثل في:

1. شراكة معززة مع الفاعلين الاجتماعيين من أجل ترسيخ الثقافة الديمقراطية؛
2. إعمال مبدأ برلمان القرب؛
3. الانفتاح على العموم ؛
4. تعزيز البرلمان الرقمي؛
5. إشراك المواطنين في العمل البرلماني؛
6. تنظيم مخيمات صيفية موضوعاتية لنشر قيم الديمقراطية؛
7. تنظيم منتديات القرب لصياغة القوانين.

إن ما يلاحظ على هذه الالتزامات الطموحة عموما هو غياب غياب المنهجية التشاركية في صياغتها و غياب مؤشرات لقياس مدى إنجازها وتقييم فعاليتها. تم إعداد هذه الخطة بشكل انفرادي من طرف المجلس ولم يتم إشراك منظمات المجتمع المدني في هذه العملية و اكتفى المجلس بعقد لقاء تواصلي لتقديم خطته و طرحها بعد ذلك على بوابة الحكومة المنفتحة من أجل تقديم التعليقات حولها. هذه العملية أسفرت عن تقديم 20 منظمة مجتمع مدني لتعليقاتها على البوابة. إضافة إلى ذلك، يلاحظ أن المجلس نظم اللقاء التواصلي يوم 22 يونيو 2022 وطرح الخطة للتعليق على بوابة الحكومة المنفتحة خلال الفترة من 27 يونيو إلى 24 يوليوز 2022، غير أن البدء في تنزيل عدد من الالتزامات حسب ما ورد في خطة المجلس يفترض أن ينطلق قبل هذه الفترة. على سبيل المثال فإن تنزيل الالتزام الأول حسب خطة المجلس يبدأ في يناير 2022، وهو الشأن نفسه بالنسبة للالتزام الثاني الذي يفترض أن يشرع في تنفيذه منذ ماي 2022. ومما يسجل في هذا الشأن كذلك أن المجلس لم يصدر أي بلاغ حول كيفية تفاعله مع المقترحات التي قدمت من طرف منظمات المجتمع المدني سواء خلال اللقاء التواصلي الذي نظمه أو تلك المقدمة على بوابة الحكومة المنفتحة.

وتجدر الإشارة إلى أن جمعية سمسم-مشاركة مواطنة قدمت في هذا الإطار مجموعة من المقترحات التي تهم أربعة محاور أساسية وهي:

[23] يمكن الإطلاع على الخطة على بوابة الحكومة المنفتحة gouvernement-ouvert.ma

أولا: بخصوص خطة عمل مجلس النواب الثانية في إطار شراكة الحكومة المنفتحة:

- اعتماد منهج تشاركي في إعداد الخطة، والأخذ بعين الاعتبار ملاحظات جمعيات المجتمع المدني.
- اعتماد لجنة تقييم للخطة تكون جمعيات المجتمع المدني طرفا فيها.

ثانيا: بخصوص العلاقة مع المجتمع المدني:

- التنصيص على إطار واضح للعلاقة بين المجتمع المدني ومجلس النواب من خلال النظام الداخلي لمجلس النواب، يحدد من خلال هذا التنصيص:
- مسطرة التشاور مع المجتمع المدني خلال العمليات التشريعية، التفاعل مع مقترحات القوانين ومقترحات التعديلات على القوانين، إلى جانب التفاعل الإيجابي مع المبادرات التي تدخل في إطار الديمقراطية التشاركية (الملتمسات والعرائض).
- اشتراط تنظيم الأنشطة الفكرية والثقافية لهيئات المجلس، بحضور أو بشراكة مع هيئات المجتمع المدني.
- تسهيل استقبال المبادرات المدنية التي تقترح تعديلات بخصوص قانون معين من طرف اللجن المختصة والفرق والمجموعات النيابية.
- تعزيز آليات التواصل مع المواطنين من خلال الموقع الرسمي لمجلس النواب، والحرص على التأكد من عمل كافة الإمكانيات التي يوفرها الموقع سواء التعليق على اقتراحات القوانين قيد المناقشة أو التواصل المباشر مع النائبات والنواب.
- تشجيع الفرق البرلمانية والمجموعات النيابية على تنظيم لقاءات مع جمعيات المجتمع المدني.

ثالثا: بخصوص التواصل:

- العمل على رفع السرية عن أشغال اللجان النيابية وكافة أنشطة المجلس، وجعل السرية هي الاستثناء.
- اعتماد النقل المباشر للجان النيابية (غير السرية)، وكافة أنشطة مجلس النواب، بما فيها تلك المنظمة من طرف المعارضة.
- التسريع بتنزيل مشروع القناة البرلمانية.
- اعتماد أكثر من يوم في الأسبوع لاستقبال الطلبة والباحثين في فضاء مكتبة مجلس النواب.

رابعا: بخصوص نشر المعلومة البرلمانية والشفافية:

- اعتماد صيغة التصويت الإلكتروني مع النشر الفوري للنتائج الاسمية في السبورة الالكترونية؛
- نشر النتائج الاسمية لنتائج التصويت داخل أجل 48 ساعة في الموقع الإلكتروني والجريدة الرسمية للمجلس.

المحور الرابع: التشريع

يعتبر التشريع من أهم الاختصاصات التي يمارسها البرلمان، و أفرد له دستور سنة 2011 الباب الرابع تحت مسمى "السلطة التشريعية" مختلفا عن دستور سنة 1996 الذي خصص له الباب الثالث منه بمسمى "البرلمان". وفي ذلك إشارة دستورية مهمة إلى الاختصاص التشريعي للبرلمان، وعلى رأسه مجلس النواب. فالفصل 70 من الدستور يشير إلى التشريع كأول اختصاص من اختصاصات البرلمان، حيث جاء في الفقرة الأولى من أنه **"يمارس البرلمان السلطة التشريعية"**. على مستوى البرلمان، يمارس مجلس النواب هذا الاختصاص عبر طريقتين؛ إما بمبادرة منه أي بتقديم مقترحات قوانين أو من خلال مناقشة والتصويت على مشاريع القوانين التي يكون مصدرها الحكومة.

الفرع الأول: مشاريع القوانين

عرفت السنة الأولى من هذه الولاية التشريعية تقديم الحكومة ل 25 مشروع قانون تتوزع ما بين قوانين تنظيمية وقوانين إطار و قوانين عادية، إضافة إلى تقديمها ل 12 مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاقيات دولية. صادق البرلمان خلال هذه السنة على 18 مشروع قانون، بينما لم تتم المصادقة على 7 مشاريع قوانين إلى حدود نهاية السنة الأولى و هي كالتالي[24]:

المشروع	تاريخ الإحالة على مجلس النواب	اللجنة المختصة	مصدر المشروع	الوضعية

[24] تركيب فريق الجمعية بالاعتماد على المعلومات المتاحة على كل من موقع مجلس النواب chambredesrepresentants.ma وموقع الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان mcrpsc.gov.ma.

مشروع قانون رقم 82.21 يتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية	10/01/2022	لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	تمت إحالته على اللجنة المختصة
مشروع قانون رقم 19.22 بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي	09/05/2022	لجنة القطاعات الإنتاجية	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	تمت إحالته على اللجنة المختصة
مشروع قانون رقم 26.21 يقضي بتتميم القانون رقم 36.09 المتعلق بحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدميرها	06/07/2022	لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج	وزارة العدل	تمت إحالته على اللجنة المختصة
مشروع قانون رقم 102.21 يتعلق بالمناطق الصناعية	12/07/2022	لجنة القطاعات الإنتاجية	وزارة الصناعة والتجارة	تمت إحالته على اللجنة المختصة
مشروع قانون رقم 86.21 يتعلق بالأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها	21/07/2022	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة	وزارة الداخلية	تمت إحالته على اللجنة المختصة
مشروع قانون-إطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار	21/07/2022	لجنة المالية والتنمية الاقتصادية	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية	تمت إحالته على اللجنة المختصة
مشروع قانون تنظيمي رقم 86.15 يتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون	26/07/2022	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	وزارة العدل	قيد القراءة الثانية

مشاريع قوانين متعلقة باتفاقيات دولية[25]

المشروع	تاريخ الإحالة على مجلس النواب	اللجنة المختصة	الوزارة	الوضعية
مشروع قانون رقم 74.21 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية بين حكومة المملكة المغربية وإسرائيل	31/01/2022	لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	تمت إحالته على اللجنة المختصة
مشروع قانون رقم 32.22 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية القمر المتحدة بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	21 /07/ 2022	لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	تمت إحالته على اللجنة المختصة
مشروع قانون رقم 31.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية القمر المتحدة لتفادي الازدواج الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل و منع التهرب و الغش الضريبيين	21 /07/ 2022	لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	تمت إحالته على اللجنة المختصة
مشروع قانون رقم 25.22 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية بين	21 /07/ 2022	لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	تمت إحالته على اللجنة المختصة

[25] تركيب فريق الجمعية بالاعتماد على المعلومات المتاحة على كل من موقع مجلس النواب chambredesrepresentants.ma وموقع الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان mcrpsc.gov.ma.

حكومة المملكة المغربية و حكومة جمهورية الفلبين		المقيمين في الخارج		
مشروع قانون رقم 24.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية الأفريقية المشتركة عن إنشاء برنامج أفريقي لتعاون فني، المعتمدة بكامبالا (أوغندا) في فاتح أغسطس 1975	21 /07/ 2022	لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	تمت إحالته على اللجنة المختصة
مشروع قانون رقم 18.22 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون الاقتصادي و التجاري بين حكومة المملكة المغربية و إسرائيل	21 /07/ 2022	لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	تمت إحالته على اللجنة المختصة
مشروع قانون رقم 02.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية الإقليمية المعدلة الخاصة بالاعتراف بدراسات التعليم العالي و شهاداته و درجاته العلمية و سائر مؤهلاته الأكاديمية في الدول الأفريقية، المعتمدة بأديس أبابا (إثيوبيا) في 12 ديسمبر 2014 و الموقعة من طرف المملكة المغربية في 15 نوفمبر 2019	21 /07/ 2022	لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	تمت إحالته على اللجنة المختصة
مشروع قانون رقم 101.21 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر	21 /07/ 2022	لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	تمت إحالته على اللجنة المختصة

الطرق للمسافرين والبضائع والعبور بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية التشاد		المقيمين في الخارج		
مشروع قانون رقم 100.21 يوافق بموجبه على الاتفاق-الإطار للتعاون في مجال اللوجيستيك بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية التشاد	21 /07/ 2022	لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	تمت إحالته على اللجنة المختصة
مشروع قانون رقم88.21 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية و الاتحاد الإفريقي للشباب بشأن إحداث مقر الاتحاد الإفريقي للشباب بالمغرب	21 /07/ 2022	لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	تمت إحالته على اللجنة المختصة
مشروع قانون رقم 78.21 يوافق بموجبه على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن التلاعب بالمسابقات الرياضية، المعتمدة بماكولين (سويسرا) في 18 سبتمبر 2014	21 /07/ 2022	لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	تمت إحالته على اللجنة المختصة
مشروع قانون رقم 75.21 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن إنشاء المنظمة الدولية للمساعدات الملاحية البحرية، المعتمدة بباريس في 27 يناير	21 /07/ 2022	لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	تمت إحالته على اللجنة المختصة

2021				

الفرع الثاني: مقترحات القوانين

عرفت السنة الأولى من هذه الولاية التشريعية تقديم النائبات و النواب المنتمين لمختلف الفرق و المجموعة النيابية و غير المنتمين لما مجموعه 170. ويبين الجدول أسفله عدد مقترحات القوانين و مصدرها[26]:

مصدر مقترحات القوانين	عدد مقترحات القوانين
فريق التجمع الوطني للأحرار	8
فريق الأصالة والمعاصرة	22
الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية	12
الفريق الاشتراكي	37
الفريق الحركي	24
فريق التقدم والاشتراكية	19
الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	0
المجموعة النيابية للعدالة والتنمية	40
النائبة نبيلة منيب	1
النائبة فاطمة التامني	2
مكتب مجلس النواب	1
مجلس المستشارين	4

[26] تركيب فريق الجمعية بالاعتماد على المعلومات المتاحة على كل من موقع مجلس النواب chambredesrepresentants.ma

الفرع الثالث: المصادقة على القوانين

صادق مجلس النواب خلال السنة الأولى من هذه الولاية التشريعية على مجموعة من مشاريع ومقترحات القوانين بلغ عددها حسب موقع مجلس النواب 35 قانونا منها 14 مشروع قانون يتعلق باتفاقيات دولية. يبين الجدول أسفله أهم القوانين التي تمت المصادقة عليها خلال هذه السنة من طرف مجلس النواب[27]:

القانون	مصدره	تاريخ المصادقة عليه	نتيجة تصويت مجلس النواب
مشروع قانون رقم 41.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة	الحكومة	26/07/2022	تمت المصادقة عليه بالإجماع
مشروع قانون رقم 40.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة	الحكومة	26/07/2022	تمت المصادقة عليه بالإجماع
مشروع قانون رقم 84.21 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية	الحكومة	26/07/2022	تتمت المصادقة عليه بالإجماع
مشروع قانون رقم 85.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 52.09 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية	الحكومة	26/07/2022	تتمت المصادقة عليه بالإجماع
مقترح قانون يرمي إلى إضافة المادة 137 مكررة بالقانون رقم 36.15 المتعلق بالماء	الفريق الاشتراكي	25/07/2022	تمت المصادقة عليه بالإجماع

[27] تركيب فريق الجمعية بالاعتماد على المعلومات المتاحة على كل من موقع مجلس النواب chambredesrepresentants.ma

مقترح قانون يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية.	مجلس المستشارين	25/07/2022	الموافقون: 121 المعارضون: لا أحد الممتنعون: 1.
مشروع قانون التصفية رقم 20.22 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2020.	الحكومة	25/07/2022	الموافقون: 121 المعارضون: لا أحد الممتنعون: 1.
مشروع قانون رقم 30.22 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية.	الحكومة	25/07/2022	تتمت المصادقة عليه بالإجماع
مقترح قانون يقضي بإلغاء وتصفية نظام معاشات أعضاء مجلس المستشارين.	مجلس المستشارين	25/07/2022	تم التصويت عليه بالأغلبية خلال القراءة الثانية الموافقون: 121 المعارضون: لا أحد الممتنعون: 0
مشروع قانون رقم 18.18 بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية.	الحكومة	18/07/2022	صادق عليه مجلس النواب بالأغلبية الموافقون: 99 المعارضون: لا أحد الممتنعون: 06
مشروع قانون رقم 94.21 يتعلق بسندات القرض المؤمنة.	الحكومة	20/06/2022	تمت المصادقة عليه بالإجماع
مشروع قانون رقم 25.19 يتعلق بالمكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.	الحكومة	20/06/2022	تمت المصادقة عليه بالإجماع
مشروع قانون رقم 40.19 بتغيير	الحكومة	23/05/2022	تمت المصادقة عليه بالإجماع

وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة والقانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء.			
مشروع قانون رقم 38.15 يتعلق بالتنظيم القضائي.	الحكومة	23/05/2022	تمت المصادقة عليه بالإجماع في القراءة الثانية
مشروع قانون رقم 95.17 يتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية.	الحكومة	25/04/2022	تمت المصادقة عليه بالإجماع في القراءة الثانية
مشروع قانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي.	الحكومة	11/04/2022	تمت المصادقة عليه بالإجماع
مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني الفلاحي	الحكومة	11/04/2022	تمت المصادقة عليه بالإجماع
مشروع قانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة	الحكومة	11/04/2022	تمت المصادقة عليه بالأغلبية: الموافقون: 125 المعارضون: 46 الممتنعون: لا أحد
مشروع قانون التصفية رقم 23.21 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2019	الحكومة	27/12/2021	تمت المصادقة عليه بالأغلبية: الموافقون: 77 المعارضون: لا أحد الممتنعون: 1
مشروع قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية 2022	الحكومة	13/06/2021	تمت المصادقة عليه بالأغلبية في القراءة الثانية: الموافقون: 123 المعارضون: 41 الممتنعون: لا أحد
مشروع قانون تنظيمي رقم 51.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي	الحكومة	22/06/2021	تمت المصادقة عليه بالأغلبية الموافقون: 114 المعارضون:

رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و 92 من الدستور			لا أحد الممتنعون: 11

من خلال الجدول أعلاه يتضح أنه خلال هذه السنة تمت المصادقة على مقترح قانون واحد مقدم من طرف الفريق الاشتراكي بمجلس النواب، و مقترحي قانون مقدمين من طرف مجلس المستشارين، بينما نجد هيمنة مشاريع القوانين المقدمة من طرف الحكومة.

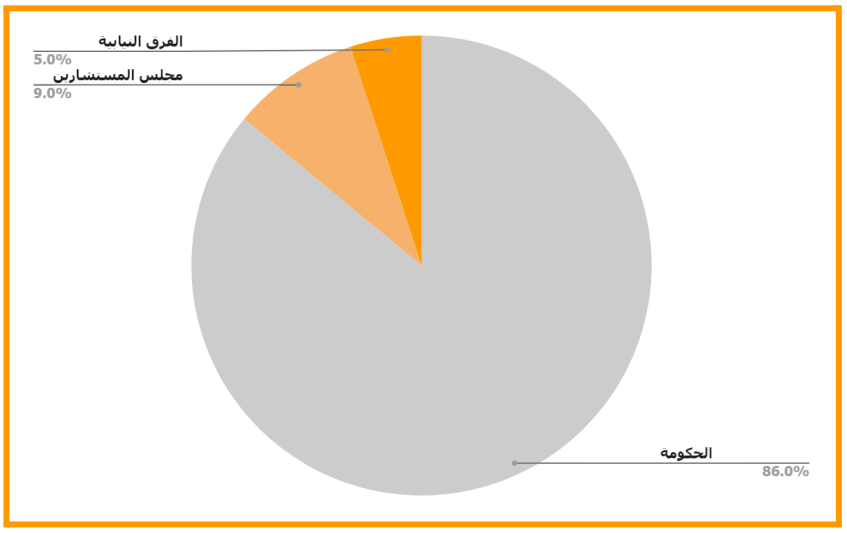

توزيع مصادر النصوص المصادق عليها خلال السنة الأولى من الولاية التشريعية 2021_2026

الفرع الرابع: قراءة في نموذجين من مشاريع قوانين

نحاول من خلال هذا الفرع تتبع مسار تشريع قوانين لملاحظة أدق للعملية التشريعية بمجلس النواب خلال هذه الولاية، سواء تعلق الأمر بطبيعة العلاقة بين الفرق النيابية أو التوازنات السياسية بين الأغلبية والمعارضة، وكذلك تفاعل الحكومة مع التعديلات المقدمة من قبل الفرق والمجموعة النيابية.

النموذج الأول: مشروع قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية 2022

يعتبر قانون المالية أهم قانون يخضع لمصادقة البرلمان. يؤطره الدستور والقانون التنظيمي 130.13 لقانون المالية و يعرض سنويا بالأسبقية على مجلس النواب الذي تبقى له الكلمة الفصل في المصادقة عليه.

خلال السنة الأولى من هذه الولاية التشريعية عقد مجلسي البرلمان جلسة مشتركة بتاريخ 25 أكتوبر 2021 قدمت خلالها وزيرة الاقتصاد والمالية مشروع قانون المالية. بالمقابل أحالت الحكومة على مكتب مجلس النواب بتاريخ 18 أكتوبر 2021 مشروع قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية 2022، كما قام المجلس بإحالته على لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بذات التاريخ لتتم بعدها المصادقة عليه في القراءة الأولى بجلسة عمومية انعقدت يوم السبت 13 نونبر 2021، حصل خلالها المشروع على 206 صوت موافق فيما عرضه 67 صوت ولم يمتنع عن التصويت أي نائب.

عرض المشروع للقراءة الثانية على مجلس النواب، حيث تمت إحالته من جديد على مكتب المجلس يوم الجمعة 3 دجنبر 2021 ليقوم المكتب بدوره بإحالته على لجنة المالية والتنمية الاقتصادية يوم الاثنين 6 دجنبر 2021، ثم المصادقة عليه ب 123 صوتا مقابل معارضة 41 صوتا.

في الفقرة الموالية نتوقف عند أطوار مناقشة الجزء الأول من مشروع قانون المالية على مستوى لجنة المالية والتنمية الاقتصادية في القراءة الأولى من أجل استطلاع التعديلات التي تم التقدم بها ومدى تفاعل الحكومة مع هذه التعديلات، و يبين الجدول أسفله التعديلات التي تم التقدم بها داخل أشغال اللجنة[28]:

	التعديلات المقدمة	التعديلات المسحوبة	مجموع النهائية المقدمة	التعديلات المقبولة	التعديلات المرفوضة
الحكومة	7	0	7	7	0
فرق الأغلبية	31	8	23	23	0
فرق المعارضة	70	8	62	3	59
النائبة فاطمة التامني	22	3	19	0	19

يبين التصميم البياني التالي توزيع نسبة التعديلات المقبولة بين الأغلبية والمعارضة والحكومة[29]:

[28] تركيب فريق الجمعية بالاعتماد على المعلومات الواردة في تقرير اللجنة على ضوء القراءة الأولى والمنشور على موقع مجلس النواب.
[29] تركيب فريق الجمعية بالاعتماد على المعلومات الواردة في تقرير اللجنة على ضوء القراءة الأولى والمنشور على موقع مجلس النواب.

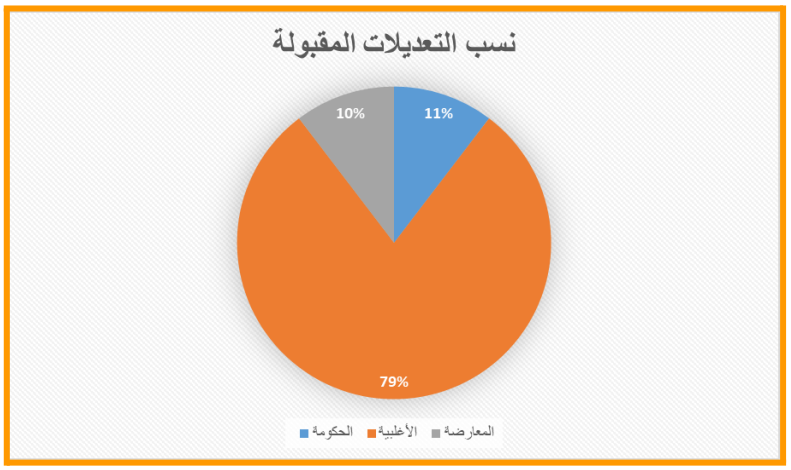

و يبين التصميم البياني التالي نسب التفاعل مع التعديلات المقترحة من طرف المعارضة:

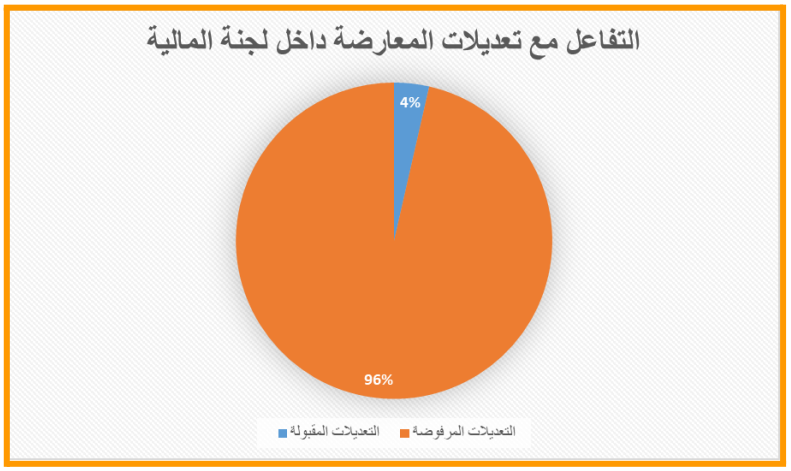

<u>النموذج الثاني: مشروع قانون رقم 18.18 بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية</u>

توصل مكتب مجلس النواب من طرف مجلس المستشارين بمشروع القانون رقم 18.18 بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية بتاريخ 11 ماي 2022 لتتم إحالته على لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة يوم 18 ماي 2022. تمت المصادقة عليه في الجلسة العامة لمجلس النواب بتاريخ 18 يوليوز 2022 حيث حصل على موافقة 99

نائبة و نائب و امتنع عن التصويت 6 نواب. و عرفت مناقشة مشروع القانون هذا داخل اللجنة المعنية تقدم الفرق والمجموعة النيابية بمجموعة من التعديلات كما هو مبين في الجدول أسفله[30].

	التعديلات المقدمة	التعديلات المسحوبة	التعديلات المرفوضة	التعديلات المقبولة
فرق الأغلبية	20	15	0	5
الفريق الاشتراكي	25	22	0	3
الفريق الحركي	14	9	0	5
فريق التقدم والاشتراكية	15	14	0	1
المجموعة النيابية للعدالة والتنمية	39	0	38	1

[30] تركيب فريق الجمعية بالاعتماد على المعلومات الواردة في تقرير اللجنة والمنشور على موقع مجلس النواب.

المحور الخامس: الرقابة

ينص الدستور المغربي في الفقرة الثانية من الفصل 70 على أنه "يصوت البرلمان على القوانين، ويراقب عمل الحكومة، ويقيم السياسات العمومية". كما تنص الفقرة الأولى من الفصل 100 على تخصيص جلسة أسبوعية لأسئلة أعضاء مجلسي البرلمان وأجوبة الحكومة و جلسة شهرية يقدم فيها رئيس الحكومة الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة. و تعزيزا للدور الرقابي للبرلمان، نص الفصل 102 من الدستور على أنه يمكن للجان المعنية في مجلسي البرلمان أن تطلب الاستماع إلى مسؤولي الإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية بحضور الوزراء المعنيين وتحت مسؤوليتهم.

الفرع الأول: على مستوى الأسئلة الكتابية

عرفت السنة الأولى من الولاية التشريعية الحادية عشرة، إلى حدود جلستها الختامية التي عقدت يوم الثلاثاء 26 يوليوز 2022، طرح النائبات و النواب ل 5814 سؤالا كتابيا. أجابت الحكومة عن 3327 سؤالا من أسئلة النائبات و النواب فيما بقي 2487 سؤال بدون جواب[31].

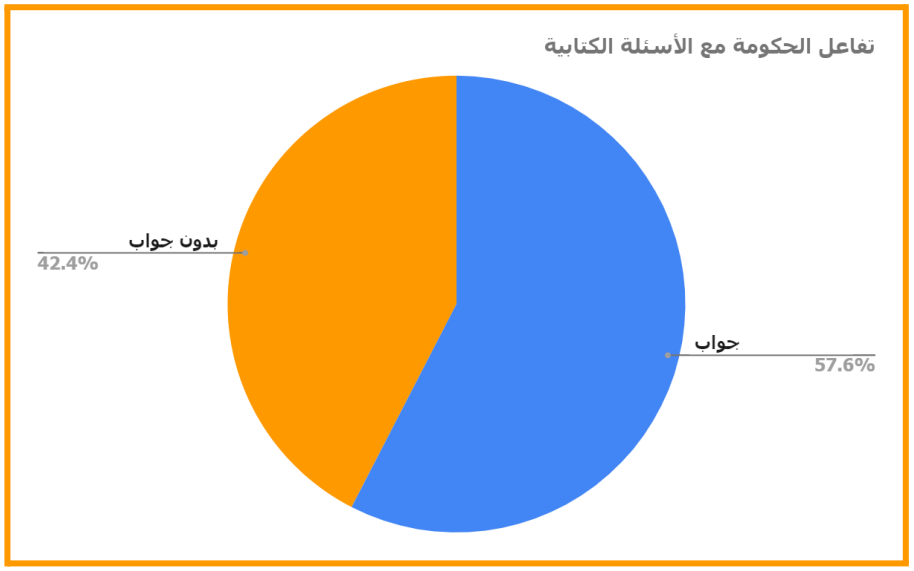

[31] تركيب فريق الجمعية بناء على معطيات موقع مجلس النواب chambredesrepresentants.ma

الإنتماء النيابي	عدد الأعضاء	عدد الأسئلة	المعدل الفردي[32]	أسئلة توصلت بجواب	أسئلة لم تتوصل بجواب
فريق التجمع الوطني للأحرار	102	874	8.56	582	292
فريق الأصالة والمعاصرة	87	959	11.02	645	314
الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية	81	729	9	503	226
الفريق الاشتراكي	34	674	19.82	397	277
الفريق الحركي	28	1048	37.42	301	747
الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	23	88	3.82	61	27
فريق التقدم والاشتراكية	22	671	30.5	412	259
المجموعة النيابية للعدالة والتنمية	13	666	51.23	379	287
نائبات و نواب غير منتمون	10	105	10.5	47	58

توزيع عدد الأسئلة الكتابية على الفرق والمجموعة النيابية خلال السنة الأولى من الولاية التشريعية 2026_2021

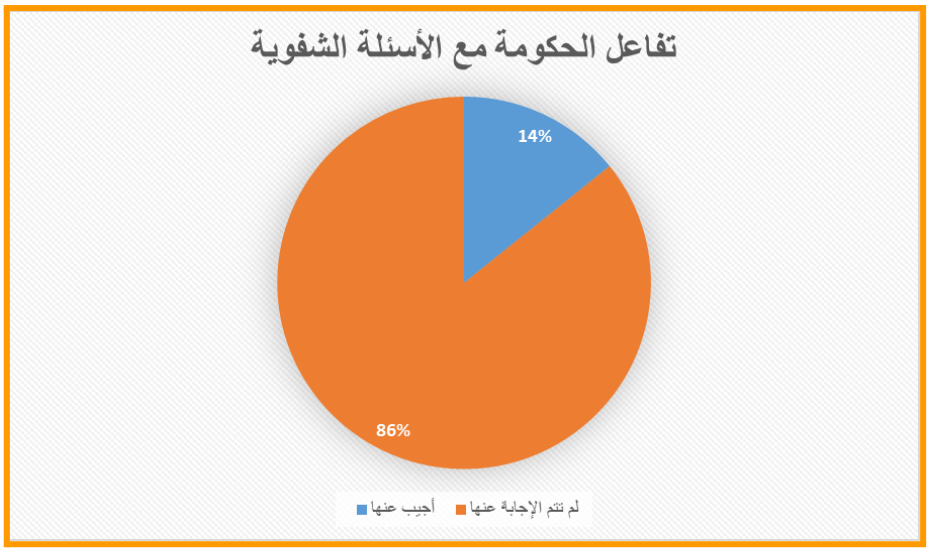

تفاعل الحكومة مع الأسئلة الشفوية

[32] تم احتساب المعدل الفردي بقسمة مجموعة الأسئلة المطروحة من قبل الفريق أو المجموعة النيابية على عدد أعضاء الفريق أو المجموعة.

الفرع الثاني: على مستوى الأسئلة الشفوية

عرفت السنة الأولى من الولاية التشريعية الحادية عشرة، إلى حدود جلستها الختامية التي عقدت يوم الثلاثاء 26 يوليوز 2022، طرح النائبات و النواب ل 4332 سؤالا شفويا. أجابت الحكومة عن 616 سؤال منها، فيما لم تتم الإجابة عن 3716 سؤالا[33].

يوضح الجدول أسفله توزيع الأسئلة الشفوية على الفرق والمجموعات النيابية خلال هذه السنة التشريعية[34]:

الإنتماء النيابي	عدد الأعضاء	عدد الأسئلة	المعدل الفردي[35]	أسئلة توصلت بجواب	أسئلة لم تتوصل بجواب
فريق التجمع الوطني للأحرار	102	599	5.87	139	460
فريق الأصالة والمعاصرة	87	1667	19.16	123	1544
الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية	81	565	6.98	118	447
الفريق الاشتراكي	34	537	15.79	76	461
الفريق الحركي	28	299	10.68	48	251
الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	23	88	3.82	29	59
فريق التقدم والاشتراكية	22	255	11.59	50	205
المجموعة النيابية للعدالة والتنمية	13	287	22.08	28	259
نائبات و نواب غير منتمون	10	35	3.5	5	30

[33] تركيب فريق الجمعية بناء على معطيات موقع مجلس النواب chambredesrepresentants.ma
[34] تركيب فريق الجمعية بناء على معطيات موقع مجلس النواب chambredesrepresentants.ma
[35] تم احتساب المعدل الفردي بقسمة مجموعة الأسئلة المطروحة من قبل الفريق أو المجموعة النيابية على عدد أعضاء الفريق أو المجموعة.

	عدد الأسئلة المطروحة	أجيب عنها	لم يجب عنها
أسئلة فرق الأغلبية[36]	2919	409	2510
أسئلة فرق المعارضة	1413	207	1206

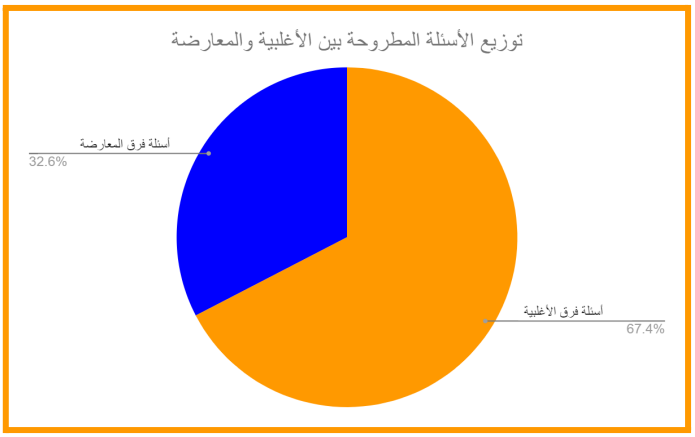

توزيع الأسئلة المطروحة بين الأغلبية والمعارضة[37]

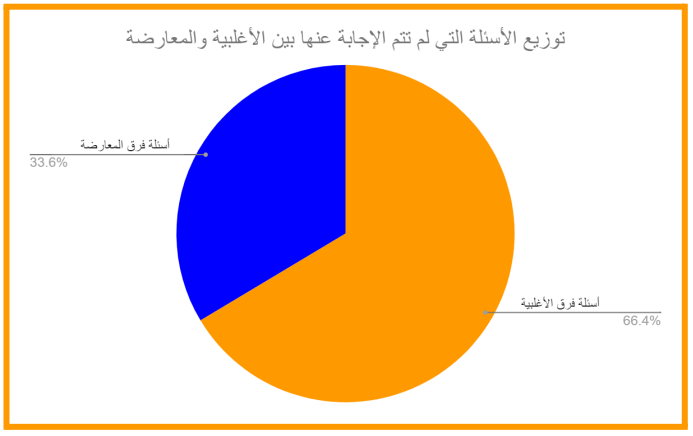

توزيع الأسئلة التي لم تتم الإجابة عنها بين الأغلبية والمعارضة[38]

[36] تم احتساب اسئلة كل من فريق التجمع الوطني للأحرار وفريق الأصالة والمعاصرة والفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، إضافة إلى الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بحكم أنه اختار المساندة النقدية للحكومة.

[37] تركيب فريق الجمعية بناء على معطيات موقع مجلس النواب chambredesrepresentants.ma

[38] تركيب فريق الجمعية بناء على معطيات موقع مجلس النواب chambredesrepresentants.ma

الفرع الثالث: جلسات مجلس النواب

أ_ جلسات الأسئلة الشفوية الخاصة برئيس الحكومة

ينص الدستور المغربي في الفقرة الثالثة من الفصل 100 على أنه **"تُقدم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة، وتخصص لهذه الأسئلة جلسة واحدة كل شهر"**، كما أن النظام الداخلي لمجلس النواب ينظم هذه الجلسات في مواده من 178 إلى 283، حيث تنص المادة 281 على أنه يتعين على رئيس الحكومة أن يجيب بصفة شخصية على أسئلة النواب والنائبات وتعقيباتهم. خلال السنة الأولى من الولاية التشريعية الحادية عشرة تم عقد أربع جلسات فقط، و يبين الجدول أسفله تاريخها ومحاورها[39]:

تاريخ انعقاد الجلسة	محاور الجلسة
2021 /10/19	السياسة الحكومية في ظل تطورات الوضعية الوبائية
2022 /01 /31	السياسة الحكومية في المجال الثقافي
2022 /04/18	الاستراتيجية الاقتصادية العامة لمواجهة التقلبات العالمية
2022 /06/13	استراتيجية تأهيل المنظومة الصحية

ب_ جلسات الأسئلة الشفهية

تحدد مواد النظام الداخلي لمجلس النواب كيفية تنظيم جلسات الأسئلة الشفوية، حيث تنص المادة 263 من نظامه الداخلي على تخصيص جلسة يوم الإثنين لأسئلة النائبات و النواب وأجوبة الحكومة. خلال هذه السنة التشريعية تم عقد 26 جلسة أسبوعية مخصصة لأسئلة النائبات و النواب الشفوية وتقديم الحكومة لأجوبتها.

عرفت جلسات الأسئلة الشفهية خلال هذه السنة برمجة أسئلة موجهة لمختلف القطاعات الحكومية وإن اختلفت نسبة حضور برمجة كل قطاع، ويبين الجدول أسفله عدد مرات برمجة الأسئلة الشفهية الموجهة للقطاعات الحكومية[40]:

[39] تركيب فريق الجمعية بناء على معطيات موقع الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان mcrpsc.gov.ma
[40] تركيب فريق الجمعية بناء على معطيات موقع الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان mcrpsc.gov.ma

القطاع	عدد مرات جدولة الأسئلة الموجهة للقطاع
العدل	7
التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	7
الصناعة والتجارة	7
الشباب والثقافة والتواصل	7
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	6
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	6
التجهيز والماء	5
الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	5
الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	5
النقل واللوجستيك	5
الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	4
السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	4
التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	4
التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	4
الأوقاف والشؤون الإسلامية	3
الاقتصاد والمالية	3
الصحة والحماية الاجتماعية	3
إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	3

الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	2
الداخلية	1
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية	1
الوزارة المنتدبة لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلفة بالميزانية	1

الفرع الرابع: المهام الاستطلاعية

تعتبر المهام الاستطلاعية من بين الآليات الرقابية المخولة للسلطة التشريعية من أجل مراقبة العمل الحكومي. و أجازت المادة 107 من النظام الداخلي لمجلس النواب للجان الدائمة أن تكلف، بناء على طلب من رئيسها بعد موافقة مكتب اللجنة أو رئيس فريق أو رئيس مجموعة نيابية أو ثلث أعضاء اللجنة، عضوين أو أكثر من أعضائها، بمهمة استطلاعية مؤقتة حول شروط وظروف تطبيق نص تشريعي معين، أو موضوع يهم المجتمع، أو يتعلق بنشاط من أنشطة الحكومة والإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية باتفاق مع مكتب مجلس النواب.

خلال هذه السنة التشريعية وافق مكتب مجلس النواب على أربع مهام استطلاعية وهي[41]:

المهمة	اللجنة
مهمة استطلاعية خاصة بعملية مرحبا	لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج
مهمة استطلاعية حول الفضاءات والمراكز التخييمية	لجنة القطاعات الاجتماعية
مهمة استطلاعية حول المنتجات الفلاحية	لجنة القطاعات الإنتاجية
مهمة استطلاعية حول "وضعية مصب نهر أم الربيع"	لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة

[41] تركيب فريق الجمعية بناء على معطيات موقع مجلس النواب chambredesrepresentants.ma

لم يصدر أي تقرير بعد عن أشغال هذه المهام الاستطلاعية، كما أن موقع مجلس النواب لا يوفر أي معلومات عن المهام الاستطلاعية سواء من حيث دوافع تشكيلها أو هيكلتها أو أعمالها، إضافة إلى عدم تقديمه لمعطيات حول الطلبات التي تم التقدم بها من طرف النواب والنائبات ولم يتم الترخيص لها من قبل مكتب مجلس النواب.

المحور السادس: تقييم السياسات العمومية

يحدد النظام الداخلي لمجلس النواب في الباب العاشر منه شروط إحداث مجموعات العمل الموضوعاتية بمجلس النواب ويحدد اختصاصاتها وتأليفها. تحدد المادة 119 من النظام الداخلي كيفية إحداث مجموعات العمل الموضوعاتية إما بقرار من مكتب المجلس، أو بمبادرة من رئيس المجلس أو بطلب من رئيس فريق أو مجموعة نيابية. وتجدر الإشارة إلى أن مجموعات العمل الموضوعاتية مؤقتة بطبيعتها، وتنتهي بانتهاء المهمة التي أحدثت من أجلها أو بقرار من مكتب المجلس.

مجموعات العمل الموضوعاتية خلال السنة الأولى من الولاية التشريعية الحالية هي:

- مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بتقييم الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة.
- مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بتقييم السياسة المائية.
- مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بتقييم السياسة العمومية حول مخطط المغرب الأخضر.

مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بتقييم الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة:

تحتل مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بتقييم الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة المكلفة، موقعا مركزيا ضمن مسلسل الإصلاحات التي عرفها المغرب خلال السنوات الأخيرة، يبين الجدول أسفله تركيبة هذه المجموعة:

الاسم	الصفة	الفريق
النائب حفيظ وشاك	رئيس	فريق التجمع الوطني للأحرار
النائبة خديجة أولباشا	نائبة الرئيس	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
النائبة ربيعة بوجة	مقررة	المجموعة النيابية للعدالة والتنمية
النائب المصطفى جداد	نائب المقررة	فريق الأصالة والمعاصرة

النائب عبد العالي بروكي	عضو	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية
النائب عمر أعنان	عضو	الفريق الاشتراكي
النائب عبد النبي عيدودي	عضو	الفريق الحركي
النائبة نزهة مقداد	عضوة	فريق التقدم والاشتراكية

في إطار قيامها بالمهام المنوطة بها عقد المجموعة سلسلة من اللقاءات من أجل الاستماع إلى عدد من المتدخلين، من بين هذه اللقاءات المدرجة في مذكرة المجموعة على موقع مجلس النواب:

- اجتماع بحضور مسؤولي وزارة الصناعة والتجارة بتاريخ 7 مارس 2022؛
- اجتماع بحضور مسؤولي وزارة الاقتصاد والمالية بتاريخ 15 مارس 2022؛
- تنظيم يوم دراسي حول موضوع "خطة الإصلاح : قراءات متقاطعة" بتاريخ 18 مارس 2022؛
- اجتماع بحضور مسؤولي وزارة التجهيز والماء بتاريخ 7 أبريل 2022؛
- اجتماع بحضور مسؤولي وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الافريقي والمغاربة المقيمين بالخارج بتاريخ 13 أبريل 2022؛
- اجتماع بحضور مسؤولي وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة بتاريخ 19 أبريل 2022؛
- اجتماع بحضور مسؤولي وزارة النقل واللوجستيك بتاريخ 20 أبريل 2022؛
- اجتماع بحضور رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بتاريخ 21 أبريل 2022؛
- اجتماع بحضور مسؤولي وزارة الصحة بتاريخ 26 أبريل 2022؛
- اجتماع بحضور وزير العدل بتاريخ 7 يونيو 2022.
- اجتماع بحضور مسؤولي بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتاريخ 8 يونيو 2022؛
- اجتماع بحضور مسؤولي وزارة السياحة بتاريخ 22 يونيو 2022؛
- اجتماع بحضور مسؤولي الاتحاد العام لمقاولات المغرب بتاريخ 28 يونيو 2022؛

مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بتقييم السياسة المائية:

عقدت مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بتقييم السياسة المائية أول اجتماع لها بتاريخ 09 مارس 2022 برئاسة رئيس مجلس النواب رشيد الطالبي العلمي وبحضور أعضاء المجموعة الموضوعاتية المنتدبين من قبل الفرق والمجموعة النيابية، تم على إثره تشكيل اللجنة على الشكل التالي:

الاسم	الصفة	الفريق
النائب محمد البوعمري	رئيسا	الفريق الاشتراكي
النائب الحسين الرحوية	نائب الرئيس	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
النائب عبد الرحيم واسلم	مقرر	فريق التجمع الوطني للأحرار
النائب عمر الباز	نائب المقرر	الفريق الحركي
النائب محمد الطيبي	عضو	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية
النائب عبد الرحيم بوعزة	عضو	فريق الأصالة والمعاصرة
النائب عدي شجري	عضو	الفريق التقدم والاشتراكية
النائبة نعيمة الفتحاوي	عضوة	المجموعة النيابية للعدالة والتنمية

نظمت المجموعة عدد من الاجتماعات التي استمعت فيها إلى بعض المتدخلين، من أهم هذه الاجتماعات المدرجة في مذكرة المجموعة على موقع مجلس النواب نذكر:

- اجتماع بحضور مسؤولي وزارة التجهيز والماء بتاريخ 12 ماي 2022 .
- اجتماع بحضور مسؤولي وزارة وزارة الفلاحة والتنمية الفلاحية والمياه والغابات بتاريخ 16 يونيو 2022
- اجتماع بحضور المدير العام للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بتاريخ 21 يونيو 2022
- اجتماع بحضور خبراء المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية بتاريخ 19 يوليوز 2022
- اجتماع بحضور مسؤولي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتاريخ 20 يوليوز 2022.

مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بتقييم السياسة العمومية حول مخطط المغرب الأخضر:

عقدت المجموعة أول اجتماعاتها بتاريخ 09 مارس 2022، وهو الاجتماع الذي ترأسه رئيس مجلس النواب رشيد الطالبي العالمي وبحضور أعضاء المجموعة الموضوعاتية المنتدبين من قبل الفرق والمجموعة النيابية، على ضوء هذا الاجتماع تمت هيكلة المجموعة على الشكل التالي:

الاسم	الصفة	الفريق
النائب نور الدين مضيان	رئيسا	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية
النائبة فريدة خنيتي	نائبة الرئيس	فريق التقدم والاشتراكية
النائب عبد الصمد حيكر	مقرر	المجموعة النيابية للعدالة والتنمية
النائب محمد غياث	نائب المقرر	فريق التجمع الوطني للأحرار
النائب محمد هيشامي	عضو	الفريق الحركي
النائب الشرقاوي الزنايدي	عضو	الفريق الاشتراكي
النائبة فاطمة الزهراء بن الطالب	عضوة	فريق الأصالة والمعاصرة
النائب بلعسال شاوي	عضو	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي

في إطار أشغالها تم تنظيم عدد من اللقاء بين أعضاء المجموعة ومختلف المتدخلين من بين هذه اللقاءات:

- اجتماع بحضور السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات بتاريخ 18 أبريل 2022 .
- اجتماع بحضور السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات بتاريخ 27 أبريل 2022 .
- اجتماع بحضور السيد بحضور السيد المدير العام لوكالة التنمية الفلاحية بتاريخ 12 ماي 2022 .

تجدر الإشارة إلى أن المجموعات الموضوعاتية الثلاث لم تصدر بعد أي تقرير إلى حدود نهاية السنة التشريعية.

المحور السابع: الدبلوماسية البرلمانية

تعد الدبلوماسية البرلمانية واحدة من المهام التي يمارسها مجلس النواب إلى جانب التشريع والرقابة وتقييم السياسات العمومية. خلال هذه السنة التشريعية أصدر مجلس النواب على موقعه الرسمي ثلاثة أجزاء لأبرز خلاصات النشاط الدبلوماسي المتعدد الأطراف للمجلس. و يتضمن هذا التقرير ما مجموعه 48 نشاطا أهمها:

- احتضان الدورة 28 للجمعية الجهوية الإفريقية التابعة للجمعية البرلمانية للفرانكوفونية أيام 23 و24 يونيو 2022.
- احتضان أشغال الجلسة العامة والمنتدى البرلماني المغرب – منظومة دول الأنديز حول موضوع التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري والأمن الطاقي، والندوة الدولية حول الأمن الغذائي، تم ذلك بكل من مدينة الرباط والعيون خلال الفترة من فاتح يوليوز إلى غاية 9 يوليوز 2022.
- احتضان الدورة العاشرة للبرلمان الدولي للتسامح والسلام، وذلك خلال الفترة من 13 و15 يوليوز 2022، حيث عقدت أطوار هذه الدورة بكل من مدينة الرباط والداخلة.

فهرس المحتوى

تقديم: **1**

المحور الأول: الانتخابات التشريعية ل 8 شتنبر 2021 **2**
الفرع الأول: الانتخابات التشريعية 2021 2
الفرع الثاني: الطعون الانتخابية على ضوء نتائج اقتراع 8 شتنبر 2021 4

المحور الثاني: التنظيم الداخلي وتشكيل هيئات مجلس النواب **7**
الفرع الأول: انتخاب رئيس مجلس النواب 7
الفرع الثاني: انتخاب أعضاء مكتب مجلس النواب 8
الفرع الثالث: الفرق والمجموعة النيابية 9
الفرع الرابع: اللجان النيابية الدائمة 10
الفرع الخامس: تعديل النظام الداخلي 12

المحور الثالث: التواصل **14**
الفرع الأول: العلاقة مع الصحافة 14
الفرع الثاني: العلاقة مع المجتمع المدني 14
الفرع الثالث: نقل أشغال مجلس النواب 15
الفرع الرابع: حضور مجلس النواب في وسائل التواصل الاجتماعي 15
الفرع الخامس: التزامات مجلس النواب في مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة: 16

المحور الرابع: التشريع **18**
الفرع الأول: مشاريع القوانين 19
الفرع الثاني: مقترحات القوانين 23
الفرع الثالث: المصادقة على القوانين 24
الفرع الرابع: قراءة في نموذجين من مشاريع قوانين 28

المحور الخامس: الرقابة **32**
الفرع الأول: على مستوى الأسئلة الكتابية 32
الفرع الثاني: على مستوى الأسئلة الشفوية 34
الفرع الثالث: جلسات مجلس النواب 36
الفرع الرابع: المهام الاستطلاعية 38

المحور السادس: تقييم السياسات العمومية **39**

المحور السابع: الدبلوماسية البرلمانية **43**

فهرس المحتوى **44**